من مظاهر التوافق اللفظي
والاختلاف الدلالي في الأبنية الصرفية

د . مبروك بن حمود الشايع
كلية الآداب - جامعة حائل

من مظاهر التوافق اللفظي والاختلاف الدلالي في الأبنية الصرفية

د . مبروك بن حمود الشايع
كلية الآداب – جامعة حائل

ملخص البحث:

هذا البحث يتحدث عن التشابه اللفظي في الأبنية الصرفية ، مما تكون فيه الصورة اللفظية واحدة لكن الدلالة مختلفة ، ويشمل ذلك الأسماء والأفعال ، مع ظهور أهمية السياق الذي يحدد المقصود ويزيل اللبس الحاصل من التشابه اللفظي ، وعَرَضَ البحث جملة من أقوال المتقدمين الذي شعروا بهذه الظاهرة وتحدثوا عنها ، كما استأنس ببعض تحليلات المحدثين وتتبعهم لمظاهر هذه الموضوع .

وخَلُص البحث إلى أن التشابه في الصورة اللفظية أمر غير مستغرب في العربية وله شواهد وأمثلة ، وأن العرب أجازته رغم ما يحدث فيه من لبس، لكن السياق يوضّح ذلك .

مقدمة

هذا البحث يُعنى بالأبنية الصرفية المتفقة لفظاً المختلفة في الدلالة والمعنى، وهو شبيه بالمشترك اللفظي في علم اللغة بيد أن المشترك اللفظي يكون في مفردات اللغة التي تحويها المعاجم ، وهذا الذي معنا يكون في الأبنية الصرفية التي ينشئها المتكلم ويقيسها على ما تفوهت به العرب.

وظاهرة التشابه اللفظي في الأبنية الصرفية تَنبّهَ لها الأقدمون وأومؤوا إليها، من مثل قول ابن جني :

"ألا ترى أنك تقول في تحقير عمرو: عُمَير،وكذلك تقول في تحقير عُمَر، وكلاهما مصروف في التحقير، وهذا باب واسع، وإنما يُعتمد في تحديد الغرض فيه بما يصَحب الكلامَ من أوله أو آخره،أو بدلالة الحال،فإن لها في إفادة المعنى تأثيراً كبيرًا، وأكثر ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها"[1].

وكذا المحدثون لَحَظُوا هذا التشابه اللفظي بين أبنية تختلف في دلالتها، فهذا د. تمام حسان يقول : "ولكن أحيانا قد تتشابه صيغتان في النظام مع اختلاف معناهما، فحين لا نجد اختلافا بينهما نلجأ إلى القرائن نَستْبين بها معنى كلٍ منهما"[2].

الدراسات السابقة :

هناك بعض الدراسات التي ألمت ببعض أمثلة هذه الظاهرة، لكن دون تفصيل أو استقصاء، وإنما إشارات متناثرة هنا وهناك ، فمن ذلك :

١- ابن جني في كتابه الخصائص، تحدث عن هذه الظاهرة، مرةً في (باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين) [3] ومرة أخرى في (باب اتفاق المصاير على اختلاف المصادر) [4].

وهو في حديثه يكتفي بذكر بعض الأمثلة مع الاستطراد في ذكر أشياء أخرى.

---

(١) المنصف: ١/ ٢٥٤.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٤٧.

(٣) الخصائص: ١/ ٣٤٢.

(٤) السابق: ٢: ١٠٥.

٢- الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن) ذَكَرَ بعضَ الكلمات القرآنية التي فيها أكثر من احتمال [١]، كأن تحتمل أن تكون مصدرا أو جمعا، أو أن تكون اسم مفعول أو اسم مكان، وهو يثبت تلك الكلمات دون شرح أو تفصيل ؛لأن طبيعة كتابه هو حصر الكلمات القرآنية وفق تصنيف صرفي أو نحوي.

٣- د. تمام حسان في كتابيه (اللغة العربية معناهاومبناها) و (البيان في روائع القرآن)، يسرد أمثلة للتشابه في بعض الأبنية الصرفية على وجه التمثيل لا على وجه الحصر، وبعض أمثلته قد لا يُوافَق عليها

وعلى أية حال فهو تطرق لهذه الظاهرة وتحدث عنها وضرب أمثلة لها.

٤- بحث للدكتور سليمان العايد بعنوان "احتمال الصورة اللفظية لغير وزن" [٢] وهو بحث ينطلق من الوزن التصريفي، ولا ينظر إلى اتفاق الدلالة أو اختلافها، فمما جعله متحدا في الصورة، كلمات : (حيان، حسّان، عفان) بناءً على أن كل كلمة منها تحتمل النونُ فيها أن تكون أصلية أو زائدة[٣]،كما أَدْخَلَ في البحث بعضَ الشاذ من الأفعال مثل : مجيء المضارع من (يَئِسَ) على (يَئَسُ) بدون ياء المضارعة شذوذا [٤]، كما اعتدّ بتسكين الآخر فذكر أن لفظَي (صَبّ وقَرّ) يحتملان أن يكونا اسمين وأن يكونا فعلين بناءً على تسكين آخرهما[٥].

وفي آخر البحث قال : "أوردنا شيئا من الألفاظ التي تحتمل غير وزن واحد، ولا أدّعي أنني استوعبت جميع الألفاظ، أو قاربت، بل إنني ذكرت شيئا، وتركت أشياء يمكن أن تدخل فيما ذُكِرَ" [٦].

وفي بحثنا هذا سننطلق من الدلالة، فما كان متشابها في اللفظ مختلفا في الدلالة أدخلناه، ولا نَعْتَدّ بالتشابه الناتج عن تسكين آخر الكلمة؛ لأن هناك ما يُزيل التشابه وهو

---

(١) انظر على سبيل المثال : القسم الثاني الجزء الثاني، ص:١١٨، ١١٩، ١٣٦، ١٤٢، ١٨٨، ١٨٩.

(٢) مجلة جامعة أم القرى، السنة الثانية، العدد الثالث، ١٤١٠هـ، ص: ٩٦-١٤٤.

(٣) احتمال الصورة اللفظية لغير وزن، ص: ١٢٣.

(٤) السابق : ص: ١٠٩.

(٥) السابق : ص: ١٣٩.

(٦) السابق : ص: ١٤٢.

تحريك آخر الكلمة ، وسنحاول في بحثنا تَتَبُّع أهم تلك المظاهر، خاصة التي لم يُتَطرّق إليها في الدراسات السابقة ، أو تُطرّق إليها لكن دون تفصيل أو تمثيل ، وارتأينا تضمينها في مبحثين ، أولهما في الأسماء ، وثانيهما في الأفعال.

ويتجلى في هذا البحث أهمية السياق وأنه غالبا يكون هو الفيصل في تحديد المراد ؛ لذلك حاولنا إيراد أمثلة وشواهد يتضح من خلالها معنى الصيغة، كما استأنسنا بأقوالٍ للأقدمين تنبئ عن شعورهم بهذا التشابه والتشارك في الأبنية الصرفية.

* * *

المبحث الأول : في الأسماء:

١– اتفاق لفظ اسم الفاعل من فعلين مختلفين:

تكون صيغة اسم الفاعل بلفظ واحد من الثلاثي الأجوف والثلاثي مهموز الوسط[١]:

ذلك مثل : سال و سأل، اسم الفاعل منهما : سائل بزنة (فاعِل)، إلا أن الأول يدل على السيلان ، والثاني يدل على السؤال، ولا يتبين ذلك إلا من خلال السياق ، فيقال : الدم سائلٌ ، وزيدٌ سائلٌ سؤالا ، وتكون الهمزة أصلية في اسم الفاعل من سأل ، ومبدلة من الياء في اسم الفاعل من سال.

ومثل سال وسأل : جارَ وجأر ، وثار وثأر ، وبار وبأر [٢] فاسم الفاعل منها على الترتيب هو : جائر ، وثائر ، وبائر ، والسياق هو الكفيل في إبانة المعنى المراد ، فيقال :

١– هذا الرجل جائر في حكمه ، ورجل جائر في صوته ، أي رافع له مع استغاثة ، من قولهم : جأر يجْأر جَأْرًا وجُؤارًا : إذا رفع صوته بالدعاء [٣].

٢– ثار الغبار فهو ثائر أي : مُتطاير، وثأر زيد لأبيه فهو ثائر أي آخذ بالثأر.

٣– بار الرجل فهو بائر ، من البَوار وهو الهلاك والفساد ، ومن أقوال العرب: رجل حائر بائر ، أي ضال تائه لا خير فيه[٤]، وبأر الرجلُ المالَ فهو بائر للمال ، أي : مخبّئ له أو مدّخر له.

والسبب في التوافق اللفظي في اسم الفاعل في هذه الأمثلة وما أشبهها هو : أنه في نحو : سال فهو سائل، وجار فهو جائر ، وثار فهو ثائر ، ترد علة صرفية هي أن الياء والواو تُقلبان همزة إذا وقعت إحداهما عينا لاسم فاعِلِ فِعْلٍ أُعلتْ فيه[٥] ،فحينئذ تتشابه صيغة اسم الفاعل هنا مع اسم الفاعل الذي همزته أصلية.

هذا، وذهب د. تمام حسان إلى أن هناك تشابها في الصيغة بين اسم الفاعل وفعل الأمر في قولك : هذا قاتلُ زيدٍ ، وقاتِلْ زيدا ، فقد قال في هذا الصدد :

---

(١) انظر : اللباب من تصريف الأفعال:١٢، ١٣.

(٢) بَأَرَ الشيءَ يَبْأَرُه بَأْراً و ابْتَأَرَه، كلاهما: خَبَأَهُ وادَّخَرَهُ (اللسان : بأر) ٤/ ٣٧.

(٣) لسان العرب : (جأر).

(٤) لسان العرب : (بَوَرَ) ٤/ ٨٧.

(٥) انظر : أوضح المسالك : ٤/ ٣٧٤.

"صيغة فاعِلْ: عند النظر إلى هذه الصيغة باعتبارها مبنى غير منطوق وغير موضوع في سياق متصل بالطبع ؛ لأن السياق لا يتكوّن من صِيَغ،سنرى أنها صالحة لمعنيين : أ- اسم الفاعل من فَعَل و ب- الأمر من فاعَلَ" (١).

والذي يظهر أنه لا يمكن أن يكون هناك تشابه بين اللفظين ؛لأن اسم الفاعل محرك اللام ، وفعل الأمر ساكن اللام، إلا في حالة الوقف ، والوقف حالة طارئة ليست هي الأصل ، ولو جعلنا الوقف منطلقا لتشابهت صيغ كثيرة ، مثل تقدَّم (ماضٍ وأمر) تضارَب (ماضٍ وأمر).

٢. اتفاق لفظ اسم الفاعل واسم المفعول :

يحدث تطابق لفظي بين اسم الفاعل واسم المفعول في موضعين(٢) :

أ- مع الفعل الأجوف على وزن افْتَعَلَ أو انْفَعَلَ ، مثل : اختار ، احتار ، احتال ، اعتاض ، اغتاض ، انحاز ، انهارَ ، فاسم الفاعل واسم المفعول منها هو : مُخْتار ، مُحْتار ، مُحْتال ، مُعْتاض ، مُغْتاض ، مُنْحاز ، والذي يفرق بينهما هو السياق ، وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله : "ومن ذلك قولهم: مختار ومعتاد ونحو ذلك، فهذا يحمل تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين؛ وذلك أنه إن كان اسمَ الفاعل فأصله: مُخْتَيِر ومُعْتَوِد كمُقْتَطِع (بكسر العين).وإن كان مفعولا فأصله: مُخْتَيَر ومُعْتَوَد كمُقْتَطَع. فـ(مُخْتار) من قولك : أنت مختارٌ للثياب أي :مُستَجِيد لها، أصله: مُخْتَيِر. ومُخْتار من قولك : هذا ثوبٌ مُخْتار، أصله:مُخْتَيَر. فهذان تقديران مختلفان لمعنيين" (٣).

ويبين أبو البقاء العكبري سبب هذا التوافق اللفظي بقوله : "وقد يتفق اسم الفاعل والمفعول ويختلفان في التقدير، نحو : مُخْتَار ومُجْتَاز، وهو محتمل لهما ، وسبب ذلك :أن عين الكلمة ياءٌ متحرك ما قبلها ، فإن كان للفاعل فهي مكسورة فتقديره : مُختَيِر ،

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص:١٤٧.

(٢) انظر :الخصائص : ١/ ٣٤٦، و٢/ ١٠٥ وما بعدها ، اللباب : ١/ ٣٩٦، الممتع:٢/ ٦٤٢و٦٤٦، شذا العرف: ٩٦.

(٣) الخصائص :١/ ٣٤٧.

مثل : مُخْتَرِع ، وإن كان للمفعول فتقديره : مُخْتَيَر ، مثل : مُخْتَرَع ،وعلى كلا التقديرين تنقلب الياء ألفاً ولفظها واحد ، ولكن تقدّر على الألف كسرة للفاعل وفتحة للمفعول"[1].

وأقول توضيحاً لما قاله أبو البقاء : يرجع التوافق إلى اختفاء حركة ما قبل الحرف الأخير، بقلب الياء إلى ألف لتحركها وانفتاح ما قبلها،والألف لا تقبل لا كسرةً ولا فتحةً ، وحينئذ تقّدر الكسرة عليه وكذا الفتحة ، وبعبارة مختصرة : "أدت قواعد الإعلال إلى توحيد الكلمتين" كما قاله د. عبده الراجحي[2].

ب – مع الفعل مضعف الآخر على وزن افْتَعَلَ أو انْفَعَلَ أو فاعَلَ أو تفاعَلَ أو افْعَلّ أو افَعالَّ، مثل : اشتدّ ، اعتدّ ، انسدّ ، حاجّ ، تحابّ ، احْمَرّ ، احْمارّ فاسم الفاعل واسم المفعول منها واحد والسياق يكشف عن ذلك ، نحو قولك : "أنا مُعْتَدٌّ لك بكذا وكذا، وهذا أمر مُعْتَدٌّ به. فأصل الفاعل: (مُعْتَدِد) كمُقْتَطِع، وأصل المفعول: (مُعْتَدَد) كمقتَطَع"[3].

كما تقول : "هذا بُسْرٌ مُحْمَرٌّ ومُحْمارٌّ، وهذا وقتٌ مُحْمَرٌّ فيه ومُحْمارٌّ فيه. فأصل الفاعل: مُحْمَرِر ومُحْمارِر (مكسور العين)، وأصل المفعول: مُحْمَرَر ومُحْمارَرٌ فيه"[4].

ومما يتعيّن فيه أن يكون اسمَ فاعل لأن السياق يدل على ذلك كلمة (مُضارّ) في قوله تعالى :

﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِينَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍۚ وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكۡتُمۡ إِن لَّمۡ يَكُن لَّكُمۡ وَلَدٞۚ فَإِن كَانَ لَكُمۡ وَلَدٞ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكۡتُمۚ مِّنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ تُوصُونَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٖۗ وَإِن كَانَ رَجُلٞ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمۡرَأَةٞ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٞ فَلِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُۚ فَإِن كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمۡ شُرَكَآءُ فِي ٱلثُّلُثِۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرّٖۚ وَصِيَّةٗ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[النساء : ١٢]

فـ(مُضارّ) هنا اسم فاعل ،لأن المعنى :"غَيْرَ مُدْخِلٍ الضَّرَرَ عَلَى الْوَرَثَةِ أَيْ: لا يَنْبَغِي أَنْ يُوصِيَ بِدَيْنٍ لَيْسَ عَلَيْهِ لِيَضُرَّ بِالْوَرَثَةِ، وَلا يُقِرَّ بِدَيْنٍ. فَالْإِضْرَارُ رَاجِعٌ إِلَى الْوَصِيَّةِ وَالدَّيْنِ" [5].

---

(١) اللباب : ٢/ ٣٩٦.

(٢) التطبيق الصرفي : ٨٣.

(٣) الخصائص : ٢/ ١٠٥.

(٤) السابق : ٢/ ١٠٦.

(٥) تفسير القرطبي : ٥/ ٨٠،وانظر: تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز)٢/ ٢٠.

وقال ابن عاشور : "ومُضَارٍّ:الأَظْهَرُ أَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ بِتَقْدِيرِ كَسْرِ الرَّاءِ الأُولَى الْمُدْغَمَةِ ،أَيْ :غَيْرَ مُضَارٍّ وَرَثَتَهُ بِإِكْثَارِ الوَصَايَا، وَهُوَ نَهْيٌ عَنْ أَنْ يقْصد الْمُوصي مِنْ وَصِيَّتِهِ الْإِضْرَارَ بِالْوَرَثَةِ" (١).

والسبب في التشابه اللفظي بين اسم الفاعل واسم المفعول في هذه الأوزان التي ذكرناها في الموضع الثاني هو: مجيء الإدغام بأن أدغم الحرف الذي قبل الأخير فيما بعده فذهب هو وحركته.

وهذا يدل على أن العرب تجنح للتخفيف حتى وإن أدى إلى اللبس في بعض المواضع، معتمدين على سياقات الكلام وقرائن الألفاظ.

ولئن اتحدت الصورة اللفظية بين اسم الفاعل واسم المفعول فيما تقدّم إلا أن الوزن مختلف، على النحو الآتي :

وزن الفعل	مثاله	وزن اسم الفاعل	وزن اسم المفعول
افْتَعَلَ (أجوف)	اختار	مُفتَعِل	مُفتَعَل
انْفَعَلَ (أجوف)	انقاد	مُنْفَعِل	مُنْفَعَل
افْتَعَلَ(مضعّف)	اشتدّ	مُفْتَعِل	مُفْتَعَل
انْفَعَلَ(مضعّف)	انسدّ	مُنْفَعِل	مُنْفَعَل
فاعَلَ	حاجّ	مُفاعِل	مُفاعَل
تفاعَلَ	تحابّ	مُتَفاعِل	مُتفاعَل
افْعَلّ	احْمَرّ	مُفْعَلِل	مُفْعَلّل
افْعالَّ	احْمارّ	مُفْعالِل	مُفْعالّل

هذا، ويتعيّن في اسم الفاعل أو اسم المفعول إظهارُ الكسرة أو الفتحة في الترخيم على لغة من يَنتظر إذا كان ما قبل المثلين ألفا(٢)، مثل : مُضارّ، ومُحاجّ، ومحُمارّ

(١) التحرير والتنوير : ٤/ ٢٦٦.

(٢) انظر هذه المسألة في : الكتاب :٢/ ٢٦٣، توضيح المقاصد :٣/ ١١٤٢، الأشموني :٣/ ٧٥، النحو الوافي : ٤/ هامش١١١.

،أعلاما، ففي ندائها مُرخّمة على لغة من ينتظر، يقال : يا مضارِ ويا مُحاجِ ويا مُحمارِ، بإظهار الكسرة ، إذا أراد اسمَ الفاعل ، فإن أراد اسمَ المفعول قال : يا مضارَ ويا مُحاجَ ويا مُحمارَ، بإظهار الفتحة، وفي هذا قال سيبويه: "وإن حذفت من اسم مُحمارّ أو مُضارّ، قلت: يا مُحْمارِ ويا مُضارِ، تجيء بالحركة التي هي له في الأصل، كأنك حذفت من مُحمارِر، حيث لم يجز لك أن تُسكِن الراء الأولى... وإن سميته بمضارّ وأنت تريد المفعول قلت: يا مُضارَ أقبل، كأنك حذفت من مُضارَرَ"[1].

يقصد سيبويه أن إسكان أول المِثلين متعذر لأن ما قبله ساكن وهو الألف ، فلما تعذّر التسكين جيء بالحركة الأصلية وهي الكسرة في اسم الفاعل والفتحة في اسم المفعول.

٣- اتفاق صيغة المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان:

للمصدر الميمي من الثلاثي وزنان هما (مَفعَل) و(مَفعِل) ، وهما كذلك لاسمي الزمان والمكان من الفعل الثلاثي[2]، وتلك ظاهرة نستطيع تسميتها التزاحم على الوزن ، فالمصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان تشترك في هذين الوزنين (على تفصيل في ذلك)[3] وهذان الوزنان صالحان لكل منها ، والسياق هو الفيصل في ذلك،وأحياناً حتى السياق يكون محتملاً، على ما سنتبينه في الأمثلة القرآنية الآتية :

﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾[البقرة :١٢٦]

مصير : مَفْعِل من صار يصير، وهو صالحٌ للزمان والمكانِ، كما يصلح للمصدر الميمي على قولٍ[4]

---

(١) الكتاب: ٢/ ٢٦٣، ٢٦٤.

(٢) انظر : شرح الشافية للرضي : ١/١٦٨و١٨١، شذا العرف : ٩٢و١١٠.

(٣) المصدر الميمي إن كان مثالاً واوياً جاء على (مَفعِل) وإلا كان على (مَفعَل) ، ويكون اسما الزمان والمكان على (مفعِل) إن كان الفعل مثالا غير معتل اللام أو كان مضارعه مكسور العين ، وفيما عدا ذلك يجيء على (مفعَل) (انظر : المصدرين السابقين).

(٤) القياس في المصدر الميمي من (صار) هو : مَصار ، على وزن (مَفْعَل) ، لكن أجاز بعضهم في الأجوف اليائي أن يكون المصدر الميمي منه على وزن (مَفْعِل) كالصحيح(انظر : الدر المصون :٢/١١٣) .

فإنْ كان المصيرُ في الآية اسمَ مكانٍ فالتقدير: وبِئْسَ المكانُ النارُ، وإن كان اسمَ زمانٍ فالتقدير: بئس الزمانُ وقت دخولهم النار، وإن كان مصدراً ميميا على رأي مَنْ أجازه فالتقدير: وبِئْسَ الصيرورةُ صَيْرورتُهم إلى النار[1].

﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ [هود :٤١]

"قرأ ابن مسعود وعيسى الثقفي وزيد بن علي والأعمش(مَجرَاها ومَرساها) ظرفي زمان أو مكان أو مصدرين"[2].

فوزن (مَجرى ومَرسى) : مَفْعَل، وهذا الوزن يشترك فيه اسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمي من الفعل الثلاثي ،وهذه الاحتمالات الثلاثة واردة في هذه الآية، وعليه يكون المعنى: باسم الله وقت جريانها ورسوها، أو موضع جريانها ورسوها، أو باسم الله جريانها ورسوها[3].

﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِن مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [مريم : ٣٧]

قال السمين الحلبي : "مَشْهَد : مَفْعَل، إما من الشهادة ، وإما من الشهود وهو الحضور. و(مَشْهَد) هنا يجوز أن يراد به الزمان أو المكان أو المصدر، فإذا كان من الشهادة والمراد به الزمان ، فتقديره : من وقت شهادة. وإن أريد به المكان فتقديره : من مكان شهادة يوم. وإن أريد به المصدر فتقديره : من شهادة ذلك اليوم. .. وإذا كان من الشهود وهو الحضور ، فتقديره : من شهود الحساب والجزاء يوم القيامة،أو من مكان الشهود فيه وهو الموقف،أو من وقت الشهود"[4].

ومن التعبيرات الحديثة : (مَشهَدٌ من جهة العمل) أي : شهادة ، فهو حينئذ مصدر ميمي ، ويقال : رأيت مَشهداً مؤثراً فهو حينئذ اسم مكان[5].

﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنتَ﴾ [طه :٥٨]

---

(١) انظر : البحر المحيط ٣٨٧/١، الدر المصون : ٢/ ١١٣.

(٢) البحر المحيط : ٥/ ٢٢٥ .

(٣) انظر : المحرر الوجيز : ١٧٢/٣، الدر المصون٦/ ٣٢٥ .

(٤) الدر المصون:٦٠١/٧-٦٠٢ .

(٥) يُنظر المعجم الوسيط ، مادة : ش هـ د .

يصِحّ في (موعداً) أن يكون اسمَ زمان ويكون المعنى : اجعل لنا وقت اجتماع ، أو اسمَ مكان، ويكون المعنى : بيّن لنا مكاناً معلوماً نعرفه ، أو مصدراً ميميًا، ويكون المعنى : عِدْنا وعداً لا نختلف فيه[1].

٤- اتفاق صيغة اسم المفعول واسمي الزمان والمكان.

تتفق هذه الثلاثة في صياغتها من كل فعل ثلاثي يائي العين وذلك مثل :باع ، زاد ، عاب،يقال :مَبيع ، مَزيد، مَعيب، لكلٍ من اسم المفعول واسمي الزمان والمكان.

وسبب هذا التوافق: أنها تشترك في فتح الميم وإعلال العين بنقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها ، ويزيد اسم المفعول بحذف واوه وإتباع حركة العين للفاء ، قال سيبويه :"وتقول في الياء : مَبيع ومَهيب ،أسكنت العين وأذهبت واو مفعول ،لأنه لا يلتقي ساكنان ، وجعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها كما جعلتها تابعة في بِيْض"[2].

فالكسرة في اسمي الزمان والمكان هي الحركة المنقولة من الياء وأما في اسم المفعول فهي كسرة إتباع العين للفاء.

والياء في اسمي الزمان والمكان هي عين الكلمة اتفاقاً، أما الياء في اسم المفعول فهي عين الكلمة على رأي سيبويه،ومدة زائدة على رأي الأخفش[3].

وعلى هذا فنحو كلمة (مَبيع) تصلح أن تكون اسم زمان ،كقولنا : هذا يوم مبيع السيارات ، وأن تكون اسم مكان مثل: هنا مبيع السيارات ، كما تصلح أن تكون اسم مفعول مثل : هذا مَحلٌ مَبيع.

ومما يحتمل أن يكون مصدرا ميميا أو اسم مفعول كلمة (مَزِيْد) في قوله تعالى :

﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾[ق:٣٠]

فمزيد "يجوز أنْ يكونَ مصدراً، وأن يكونَ اسمَ مفعولٍ أي: مِنْ شيءٍ تَزيدونَنِيْه أحْرقه"[4]

---

(١) البحر المحيط :٦/٢٥٢، الدر المصون: ٨/٥٤.

(٢) الكتاب :٤/٣٤٨.

(٣) الممتع : ٢/٤٥٤

(٤) الدر المصون : ١٠/٣٠.

٥- اتفاق صيغة المصدر الميمي واسم المفعول واسمي الزمان والمكان.

تتفق هذه الأربعة في صياغتها من كل فعل زاد على الثلاثة، ويرجع هذا الاتفاق إلى أن كلاً منها لا بدّ أن يكون مبدوءاً بميم مضمومة ويفتح ما قبل آخره إن كان يقبل الحركة، وذلك مثل: مُخرَج، ومُتساقَط، ومُستخرَج، ومستعان... فـ"التمييز بينها بالقرائن، فإن لم توجد قرينة، فهو صالح للزمان والمكان والمصدر"[١].

وقد جاءت في القرآن الكريم أمثلة تحتمل ذلك[٢]،فمن ذلك:

﴿ وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ ﴾ [الإسراء:٨٠]

فـ(مُدخَل) و(مُخرج) يحتملان أن يكونا مصدرين ميميين، أي: إدخال صدق وإخراج صدق، ونُصبا على المصدرية، ويحتملان أن يكونا اسمي مكان، ونُصبا على أنهما ظرفا مكان[٣].

﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ﴾ [هود :٦]

فـ"مستقر ومستودع يحتمل أن يكونا مصدرين، ويحتمل أن يكونا اسمي مكان، ويحتمل (مستودع) أن يكون اسمَ مفعولٍ لتعدي الفعل منه"[٤].

﴿ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّنَ الْأَنبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ﴾ [القمر : ٤]

"مزدجر هنا: اسم مصدر، أي: ازدجار، أو اسم مكان، أي موضع الازدجار"[٥].

ومن أمثلة ما يكون السياق فيه فيصلا ما يأتي:

- هنا مُستخرَجُ الماءِ (اسم مكان).
- اليوم مُستخرَجُ الماءِ من البئر (اسم زمان).
- الماء مُستخرَجٌ من البئر (اسم مفعول).

٦- اتفاق بين اسم المفعول والصفة المشبهة:

---

(١) شذا العرف: ١١٠.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن: القسم الثاني الجزء الثالث: ص: ٢٨٢ وما بعدها.

(٣) البحر المحيط: ٦/ ٧٣، الدر المصون: ٧/ ٤٠١.

(٤) البحر المحيط: ٥/ ٢٠٤.

(٥) الدر المصون: ١٠/ ١٢٢.

تـأتي ألفـاظ تحتمـل أن تكـون اسـمَ مفعـول أو صفةً مـشبّهة ،لأن صـورتها اللفظيـة واحدة ولا يفرق بينها إلا السياق [١]، وذلك مثل : مَشيط يجوز أن يكون اسـمَ مفعولٍ من شـاطَ[٢] وأن يكـون صفة مشبه من مَشَطَ، فعلى هذا يقال : رأسٌ مشيط فيكون صفة مـشبهة علـى وزن (فَعِيْـل) والمـيم حينئـذ أصلية ، ويقـال : زيـتٌ مـشيط ، فيكـون اسـمَ مفعـولٍ، ووزنـه : (مَفُعْـل) علـى رأي سـيبويه ،(مَفُـوْل)علـى رأي الأخفـش [٣] والأصـل : مشيوط، والميم ساعتئذ زائدة.

ومن هذا الباب : مَهِين ،فيصح أن يكون اسمَ مفعول من هانَ يهِين مثل : لانَ يلِين ، فاسم الفاعل منه هائن واسم المفعول منه مَهين [٤].

ويصح أن يكون صفة مشبهة من مَهُنَ، وفي لسان العرب : "قال أبو إسحق:هو فعيل من المهانة وهي القلة.. ورجل مَهِين من قوم مهناء أي : ضعيف.. قال ابن بري : المهين فعله مَهُنَ بضم الهاء والمصدر المهانة"[٥].

فعلى هذا تكون الميم زائدة في مهين إذا كان اسمَ مفعول ،ووزنه مَفِعْل أو مَفِيل ، وتكون الميم أصلية إذا كان صفة مشبهة ، ووزنه فَعِيل.

ومما يحتمل الصفة المشبه واسم المفعول (مَدين ومدينة) فعلى أنهما صفة مشبهة يكون فعلهما (مَدَنَ) أي : أقام في المكان، فالميم أصلية ووزن الكلمة (فَعِيل وفعيلة)، وعلى أنهما اسم مفعول يكون فعلهما (دان) [٦]، فيقال: (في اسم المفعول) هذا رجل مدين بألف ريال، وهذه امرأة مدينة بألف درهم، ويقال (في الصفة المشبة): هذا رجل مدين في هذا المكان منذ عامين أي : مقيم ، وهذه امرأة مدينة في هذا المكان منذ زمن طويل.

---

(١) انظر : اللباب من تصريف الأفعال ص: ١٣.

(٢) شاطَ الشيءُ : احترقَ ، وشاط دم فلان :ذهب هدراً ، وشاطت الجزور :إذا قسمت كلها(لسان العرب: ش ي ط).

(٣) انظر : التبيان في تصريف الأسماء :٧١.

(٤) لسان العرب : (هـ ي ن).

(٥) لسان العرب : (م ه ن).

(٦) لسان العرب : (م د ن).

٧- الاتفاق في صيغة المصدر.

يكون مصدر مهموز الفاء وواويها واحداً إذا كان من (أفعَلَ)،مثل : آلَمَ وأوْلَمَ ، مصدرهما : إيلام ، وكذلك آجر وأوجر ، مصدرهما : إيجار ،، وآكل وأوْكَلَ ، مصدرهما : إيكال.

ولئن اتفقت الصورة اللفظية ، فالتقدير مختلف، وذلك أن الياء في مصدر مهموز الفاء منقلبة عن همزة ، والتقدير : آلَمَ إئْلامًا ، آجَرَ إئْجارًا ، آكلَ إئكالا ؛ لأنه في المصدر اجتمعت همزتان في أول الكلمة وكانت الثانية منهما ساكنة ،فقلبت الثانية حرفاً من جنس حركة ما قبلها وهي الكسرة ،وتلك قاعدة صرفية معروفة [١].

أما الياء في مصدر نحو (أوْلَمَ ، أوجرَ ، أوْكَلَ) فهي منقلبة عن واو،والأصل : إوْلام ،إوْجار ، إوْكال؛ وذلك لأن الواو جاءت ساكنةً إثر كسرة فتعيّن قلبها ياءً [٢].

وعلى هذا لو قيل : أولم الرجلُ الوليمةَ إيلاما حَسَنا ، لكان(إيلام) مصدرًا لـ(أوْلمَ)، ولو قيل : آلمني هذا الأمر إيلاما ، لكان (إيلام) مصدرًا لـ(آلَمَ).

٨- اتفاق المصدر وجمع التكسير.

يتفق أحيانا المصدر وجمع التكسير في الوزن ولا يمكن التفريق بينهما إلا من خلال السياق فمن ذلك : أ- اتفاقهما في وزن (فُعُول):

يأتي هذا الوزن مصدراً وجمع تكسير ؛ وذلك لأن من أوزان جمع الكثرة وزن (فُعُول) لكل اسم على وزن(فَعِل) أو (فعْل) مُثلّث الفاء [٣]، مثل : كبد وكبود ، ونَمِر ونمور ، وكعْب وكعوب ، وضِرس وضروس ،وجُند وجنود [٤] ، كما يجوز أن يُجمع (فاعل)[٥] على فُعول ، مثل : جالس وجلوس ، واقف ووقوف ، وشاهد وشهود.

---

(١)انظر: شرح الشافية للرضي : ٣ / ٥٣.

(٢)انظر: شرح الشافية للرضي : ٣ / ٨٣.

(٣) يشترط في ساكن العين ألا تكون العين واواً إذا كانت الفاء مفتوحة أو مضمومة مثل ، حَوض وحُوت ، وألا تكون اللام ياءً إذا كانت الفاء مضمومة مثل : مُدْي .

(٤) شذا العرف ١٣٨.

(٥) القياس في (فاعل) إن كان صحيح الآخر أن يجمع على فَعَلَة (طَلَبة) أو فُعّال (طُلاب) أو فِعال (نيام) وإن كان معتل الآخر جُمع على فُعَلَة (قُضاة).

كما أن مصدر الفعل الثلاثي اللازم يكون على(فُعُول) غالباً إلا إن اعتلت عينه أو دلّ على امتناع أو تقلّب أو داء أو صوت أو سيرٍ أو حرفةٍ، وذلك مثل: جلس جُلوساً، وقعدَ قعودًا ، ونهض نهوضًا[1].

وعلى هذا يحدث تشارك في صيغة (فُعُول) بين جمع التكسير ومصدر الفعل اللازم. وتأتي كلمات تحتمل أن تكون مصدراً أو جمعَ تكسيرٍ ، لأنها ترجع إلى مادة لغوية واحدة ، والذي يفرّق بينها هو السياق، وأما الصياغة فواحدة ، وذلك مثل: وُرود، تصلح أن تكون جمع وَرْد وتصلح أن تكون مصدراً لـ(وَرَدَ)، و(ظهور) تصلح أن تكون جمع ظَهْرٍ وتصلح أن تكون مصدراً لـ(ظَهَرَ) وكذلك قُصور تصلح جمعاً لقَصْرٍ ومصدراً لـ(قَصَرَ).

وعن هذا التشارك في الصيغة قال سيبويه متحدثاً عن تكسير الاسم : "وجاؤوا به على (فُعول) كما جاؤوا بالمصدر ، قالوا : فوج وفؤوج ، كما قالوا : نَحْوٌ ونُحُوٌّ" [2].

وقال أبو منصور الأزهري : "وكل مصدر يجيء على (فُعُول) فإنه يجوز أن يجْعَل جمعًا لِفَاعِل كقولك : حَضَرْتُ حُضُورًا، وقَوْمٌ حُضُورٌ، وَشهِدت شُهُودًا، وقَوْمٌ شُهُودٌ"[3].

وقد وردت كلمات قرآنية تحتمل أن تكون مصدرا وتحتمل أن تكون جمعَ تكسير فمن ذلك :

– قوله تعالى :﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾[مريم : ٥٨]

قال مكي :"وَيكون بكيا جمع باكٍ، وَقيل :بكيا، نُصِب على الْمصدر وَلَيْسَ بِجمع باكٍ ، تَقْدِيره : خروا سُجّدا وَبكَوا بكيًا ، وَأَصله فِي الْوَجْهَيْنِ : بُكُويَا على (فُعُول)ثمَّ أدغمت الْوَاو"[4].

ورجّح أبوحيان كونه جمعا لمناسبته للجمع قبله (سُجّدا) [5].

وعلى القول بأنه مصدر يكون مصدراً مؤكداً لفعلٍ محذوف، أي: وبَكَوْا بُكِيَّاً، أي: بكاءً، أو مصدراً واقعاً موقع الحال، أي: باكين ، أو جُعِلوا نفس البكاءِ مبالغةً[6].

–وقوله :﴿وَفَتَنَّٰكَ فُتُونًا فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَٰمُوسَىٰ﴾[طه : ٤٠]

---

(١) شذا العرف: ٨٥.

(٢) الكتاب : ٣ / ٥٨٨.

(٣) معاني القراءات للأزهري :٢/ ١٣١.

(٤) مشكل إعراب القرآن لمكي :٢/ ٤٥٦.

(٥) البحر المحيط : ٧/ ٢٧٧.

(٦) الدر المصون : ٧/ ٦٠٩.

(فُتُوناً) فيه وجهان: "أحدُهما: أنه مصدرٌ على فُعُوْل كالقُعود والجُلُوس، إلاَّ أنَّ فُعُولاً قليلٌ في المتعدِّي، ومنه الشُّكُوْر والكُفور والثُّبور واللُّزوم. قال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾ [الفرقان: ٦٢] والثاني: أنه جمعُ فَتْنٍ أو فِتْنَة على تَرْك الاعتداد بتاء التأنيث ك(حُجُور) و (بُدُوْر) في حَجْرة وبَدْرة أي: فَتَنَّاك ضُروباً من الفتن" [1].

– وقوله: ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ۝٨ دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴾[الصافات : ٨، ٩]

يجوز في (دحورا) أن يكون مصدرا، ويُعرب مفعولا مطلقا من معنى (يقذفون)، أو مفعولا لأجله، أو حالا، ويجوز أن يكون جمع (داحر) ويُعرب حالا، أي حال كونهم دحورا[2].

والدَّحْر :الطَّرْدُ والإبعاد والدفع بقوة [3].

ب– اتفاق المصدر وجمع التكسير في وزن (فِعَال):

يتفق المصدر وجمع التكسير في هذا الوزن(فِعَال)، وفي كثير من الأحيان لا يتبيّن المعنى إلا من خلال السياق، فـ(فِعَال) يكون مصدرا للثلاثي مثل: قام قياما،وصام صياما، ويكون مصدرا للرباعي مثل: جاهد جِهادا، ودافعَ دِفاعا، كما يكون(فِعَال) جمعَ تكسيرٍ لعدة أوزان[4] من بينها (فاعِل) وإن لم يكن مطردا فيه ،مثل: قائم وقِيام، وصائم وصِيام، ونائم ونِيام، وجائع وجِياع[5].

---

(١) الدر المصون: ٨/ ٣٩، وانظر: روح المعاني: ٨/ ٥٠٥.
(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٨٨، وانظر: الدر المصون: ٩/ ٢٩٤، روح المعاني: ١٢/ ٦٩.
(٣) لسان العرب: (د ح ر) ٤/ ٢٧٨.
(٤) يكون (فِعال) جمعَ تكسيرٍ باطرادٍ لثمانية أنواع :الأول والثاني: فَعْل وفَعْلة، اسمين أو وصفين، ليست عينهما ولا فاؤهما ياء، مثل: كَلْب وكلبَة وكِلاب، وصعْب وصَعْبة وصِعاب. الثالث والرابع: فَعَل وفَعَلة، اسمين صحيحي اللام، ليست عينهما ولامهما من جنسٍ واحد، نحو جَمَل وجِمال، ورَقَبة ورِقاب.الخامس: فِعْل كقِدْح وقِداح، وذِئْب وذِئاب.السادس: فُعْل اسمًا غيرَ واويّ العين، ولا يائي اللام، كرُمْح ورِماح وجُبّ وجِباب. السابع والثامن: فَعيل وفَعَيلة، وَصْفين من باب كَرُم، صحيحي اللام، كطَرِيف وظريفة وظِراف.
كما شاع هذا الوزن جمعا لكل وصف على فَعْلان فَعَلَى كغَضْبان وغضْبَى وغِضاب، وعطْشان وعطْشَى وعِطاش، أوفُعْلان فُعْلانة كخُمْصان وَخُمْصانة وخِماص. (انظر: شذا العرف: ١٣٧، ١٣٨)
(٥) انظر: الكتاب: ٣/ ٦٣٢، والمقتضب: ٢/ ٢١٨.

فعندما يقال مثلا (قِيام) فإن هذا الاسم يحتمل أن يكون مصدرا أو جمعا لقائم، فمن مجيئه مصدرا قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة : ٩٧]

ومن مجيئه جمعا قوله تعالى : ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]

وكذا (صيام) تحتمل المصدرية وجمع التكسير، ففي قوله[١]:

خيلٌ صيامٌ وخيلٌ غيرُ صائمةٍ تحت العجاج وخيلٌ تعلك اللُّجُمَا

يقتضي السياق أنها جمع صائم، وفي قوله[٢] :

نذرتُ عليّ فيهِ صيامُ شهرٍ فإنْ تَمَّ الرضا وجبَ الصيامُ

(صيام) هنا مصدر لدلالة السياق على ذلك.

وقد وردت كلمات قرآنية تحتمل أن تكون مصدرا وتحتمل أن تكون جمع تكسير على (فِعال)

فمن ذلك :

– قوله تعالى : ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤]

في الخصام احتمالان : أحدهما : أنه جمع خَصْم، مثل : كَعب وكِعاب، وبحر وبِحار. الثاني: أنه مصدر لـ(خاصَمَ)، يقال : خاصم مخاصمة وخصاما[٣].

– وقوله : ﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠]

كلمة (رباط) تحتمل أن تكون جمع تكسير لـ(رَبْط) مثل : كلْب وكلاب، وفيه دلالة على كثرتها : "لأنه لا يكثر ربطها إلا وهي كثيرة" [٤]، وتحتمل أن تكون مصدرا من (رَبَطَ) مثل : صاح صياحا، أو من رَابَطَ الذي يفيد المفاعلة "فكأن ارتباط الخيل واتخاذها يفعله كل واحد لفعل آخر له فترابط المؤمنون بعضهم بعضًا" [٥] فإذا ربطَ كلُ واحد منهم فرسا لأجل صاحبه فقد حصل بينهم رِباط[٦].

---

(١) البيت للنابغة، انظر: الكامل للمبرد ٣/ ٦٧.
(٢) العمدة : ١/ ٦٠.
(٣) البحر المحيط : ٢/ ١٠٨، الدر المصون : ٢/ ٣٥٠.
(٤) المحرر الوجيز: ٢/ ٥٤٦.
(٥) السابق: ٢/ ٥٤٦.
(٦) البحر المحيط : ٤ / ٥١٢.

– وقوله: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا﴾ [المرسلات : ٢٥]

(كفاتا):"جَمْعُ كافِتٍ، مثل: صائم وصِيام. وقيل : هو مصدر، مثل :كِتاب وحِساب ، والتقدير : ذات كَفْتٍ، أي: جَمْع" [١].

٩– اتفاق المصدر واسم المفعول.

عندما يكون الفعل على وزن (فاعَلَ) فإن مصدره يكون على (مُفاعَلة) وكذلك اسم المفعول إذا كان مؤنثاً ،مثل كاتب مُكاتبة ، وخاطب مُخاطَبة ، وقاومَ مقاومة ،فيقال مثلاً : خاطبته مخاطبة فيكون مصدراً ، ويقال : هي مخاطبة بهذا الخطاب ، فيكون اسمَ مفعول.

وكأن سيبويه لحظ هذا التشابه عندما قال : "وأما فاعَلتُ فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبدًا (مُفاعَلة). .. وذلك قولك: جالسته مُجالسة ، وقاعدته مُقاعدة، وشاربته مُشاربة، وجاء كالمفعول لأن المصدر مفعول" [٢].

١٠– اتفاقٌ لَفْظِيٌّ بين المفرد والجمع

يحدث توافق لفظي بين المفرد والجمع في بعض المواضع ، مما يستدعي الرجوع إلى السياق لاستيضاح المعنى المراد ولذلك أمثلة من أبرزها :

أ– مجيء المفرد والجمع على (فِعال)

هناك ألفاظ جاءت للمفرد وللجمع بلفظ واحد ، فقد ذكر سيبويه[٣] أن العرب تقول : درع دلاص[٤] ، وأدرع دلاص ، وناقة هِجان[٥]، ونُوْقٌ هِجان ، ويقولون شِمال(الطبع والجبلّة) بلفظ واحد للمفرد وللجمع ، وزاد بعضهم[٦] على ما ذكر سيبويه : (كِناز)[٧] يقال

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١٢٦٤.

(٢)الكتاب : ٤ / ٨٠.

(٣)الكتاب : ٣ / ٦٣٩.

(٤) الدِّلاصُ مِنَ الدُّروع: اللَّيِّنَةُ. ودِرعٌ دِلاصٌ: بَرَّاقَةٌ مَلْسَاءُ لَيِّنَةٌ بَيِّنةُ الدَّلَصِ .(لسان العرب، دلص ٧/ ٣٧).

(٥) الهِجانُ مِنَ الإبل البيضاءُ الخالصةُ اللونِ، والهِجان: أحسنُ البَيَاضِ وأعتقه فِي الإبل وَالرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَيُقَالُ: خِيارُ كلِّ شَيْءٍ هِجانُه (لسان العرب: ٥ ج ن ١٣/ ٤٣١)

(٦) انظر : شرح الكافية الشافية : ٤/ ١٨٣٦،حاشية البغدادي على شرح الرضي للشافية: ٤/ ١٣٦، لسان العرب (ك ن ز) و (ع ص م).

(٧)((الكِنازُ: النَّاقَةُ الصُّلْبة اللَّحْمِ. وَالْجَمْعُ كُنُوز وكِنازٌ.كَالْوَاحِدِ بِاعْتِقَادِ اخْتِلَافِ الْحَرَكَتَيْنِ والألفين)) (لسان العرب: ك ن ز، ٥/ ٤٠٢) .

: ناقةٌ كِنازٌ ونُوْقٌ كِناز، و(عِصام) [1] يقال : هذا عصام ، وهؤلاء عصام ، ومذهب سيبويه أن هذه الألفاظ هي مما اتحدت فيه صورة المفرد مع الجمع ، وليست مصدراً كقولهم : رجل عدل ، ورجلان عدل ، ورجال عدل، فمن المعلوم أن المصدر إذا وقع صفة استوى فيه المفرد والجمع ، فينفي سيبويه ذلك بقوله : "يدلك على أن دلاصاً وهجاناً جمعٌ لدلاصٍ وهجانٍ، وأنه كجوادٍ وجياد وليس كجُنُبٍ، قولهم: هجانان ودلاصان. فالتثنية دليل في هذا النحو" [2].

يقصد أنه لو كان مصدرا لكان بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع ، فعندما ثُني (دلاص ، وهجان) دلّ على أنهما مما تشابهت فيهما صورة المفرد مع الجمع.

ومع اتفاق اللفظ هناك اتفاق في الوزن أيضا ، فالمفرد والجمع كلاهما على وزن (فِعال) ، إلا أن التقدير مختلف ، فالألف في المفرد هي بمنزلة الألف من كِتاب ، والألف في الجمع هي بمنزلة الألف من كِرام (جمع كريم) (٣). ويعلل ابن جني لجمع العرب (فِعالا) على (فِعال) نفسها بأن العرب عاملت فِعالا معاملة (فَعِيل)،لأنهما أخوان، لكونهما على أربعة أحرف ، والحرف الثالث حرف لين ،مع تعاقبهما على المعنى الواحد مثل: كَلِيب وكِلاب(جمع كلب)، وعَبِيدٍ وعِباد(جمع عبد) ، فكما جُمِع (فَعيل) على (فِعال) مثل : كريم وكرام ، ولئيم ولئام ، عومل أخوه (فعال) معاملته فجمع أيضا على (فِعال)، فحدث تشابه بين المفرد والجمع نتيجة لذلك [4].

ومن أمثلة ما يدل السياق على أن المراد الجمع قوله:

ألمْ تَعْلَما أنَّ المَلامَةَ نَفْعُها قليلٌ وَمَا لَومِي أخي مِنْ شِمالِيا

فـ(شِمال) هنا يراد بها الجمع ، أي شمائلي المتعددة[5].

ومن إرادة المفرد في هذه الألفاظ السابقة ، قوله :

---

(١) عصامُ القِرْبةِ والدَّلْوِ والإداوة: حَبْلٌ تُشدُّ بِهِ ، وكلُّ شيءٍ عُصِمَ بِهِ شيءٌ آخر فهو عصام (لسان العرب : ع ص م ، ١٢/ ٤٠٧)

(٢)الكتاب : ٣ / ٦٣٩_ ٦٤٠.

(٣)انظر : الخصائص ٢/ ٩٦، شرح الشافية للرضي : ٢/ ١٣٥.

(٤)الخصائص : ٢/ ٩٦.

(٥)المقتضب : ٢/ ٢٠٦.

دِرْعِي دِلاصٌ شَكُّها شَكٌّ عَجَبْ وجَوْبُها القاتِرُ مِنْ سَيْرِ اليَلَبْ[1]

فواضح أنه يريد المفرد ، وهكذا كان السياق فيصلا وموضّحا.

ب– مجيء المفرد والجمع على (فُعْل)

من ذلك كلمة (فُلْك) تصلح أن تكون مفردا وتصلح أن تكون جمعا ، والسياق هو الذي يكشف ذلك، قال ابن الأنباري : "وأما ما لفظ الجمع مثل لفظ الواحد في الحروف والحركات، فنحو: الفُلْك، فإنه يكون واحدًا، ويكون جمعًا، فأما كونه واحدًا؛ فنحو قوله تعالى: ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾[الشعراء : ١١٩] فأراد به الواحد، ولو أراد به الجمع لقال: المشحونة، وأما كونه جمعًا فنحو قوله تعالى:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ ﴾[يونس: ٢٢] وقال تعالى: ﴿ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ ﴾ [البقرة : ١٦٤] فأراد به الجمع، لقوله: (وجَرَيْنَ) و(التي تَجْرِي") [2].

ومع هذا التوافق اللفظي هناك اختلاف تقديري ،فالضمة في المفرد تقابل الضمة في نحو (قُفْل) ، والضمة في الجمع تقابل الضمة في نحو:(كُتُب).

١١– مجيء جمع التكسير بلفظ واحد للمذكر والمؤنث

يجيء جمع التكسير بلفظ واحد للمذكر والمؤنث،وذلك في بابي :(أفعل فعلاء) و(فَعْلان فَعْلى) فمثلا يقال في جمع أحمر وحمراء: حُمْر، ويقال في جمع غضبان وغضبى : غِضاب.

وفي هذا قال ابن السراج في أوزان جمع التكسير: "فَعْلاءُ: قَد ذكرنَا في بابِ "أفعل" أنَّها تجيءُ علَى "فُعْلٍ" نحو: حَمْراءَ وحُمْرٍ فالمذكرُ والمؤنثُ فيهِ سواءٌ كما كانَ في جمعِ فَعْلى فَعْلان" [3]

وحينئذ يكون السياق هو الفصل في ذلك ، فمما يدل عليه السياق قول الشاعر[4] :

ومَجَالِسٍ بِيضُ الوُجُوهِ أعزةٌ حُمْرُ اللِّثَاثِ كَلَامُهُمْ مَعْرُوفُ

---

(١)لسان العرب : ١/ ٨٠٦ ، واليلب : جُلود يُحْرَزُ بعضُها إلى بَعْضٍ.

(٢) أسرار العربية : ٧٠ـ٧١.

(٣) الأصول في النحو: ٣/ ٢٥.

(٤) سبيع بن الخطيم التيمي، المفضليات : ٣٧٤

فـ(بيض) جمع أبيض، لأنه يتحدث عن صفات لذكور، وأما (حُمْر) فجمع لمؤنث (حمراء)؛ إذ يقال: لِثَة حمراء ولثاث حُمْر.

١٢- الاتفاق في صيغة التصغير.

من المعلوم أن صيغ التصغير محصورة بثلاثة، وبما أنها قليلة فإن الأسماء المشتركة في نوعية الحروف تتزاحم على هذه الصيغ وذلك، مثل: حَمَلٍ وحِمْلٍ وحَمْلٍ، تُصَغّر جميعها على حُمَيْل، والسياق هو الذي يبين المراد.

وكذلك دَرَجٌ ودِرْج تُصَغّرانِ على دُرَيج، وغُراب وغريب تُصَغّرانِ على غُرَيّب، وعِقال وعَقِيل تُصَغّرانِ على عُقَيّل.

وعن هذا الاتفاق في الصيغة التصغيرية والاعتماد على القرائن قال ابن جني: "ألا ترى أنك تقول في تحقير عمروٍ: عُمَير، وكذلك تقول في تحقير عُمَر، وكلاهما مصروف في التحقير، وهذا باب واسع، وإنما يُعتمد في تحديد الغرض فيه بما يصَحب الكلامَ من أوله أو آخره، أو بدلالة الحال؛فإن لها في إفادة المعنى تأثيراً كبيراً"[١].

ويلاحظ أنه في تصغير نحو غُراب وغُرَيْب تكون الصيغة التصغيرية واحدة لكن هناك اختلاف في العمل، وذلك أنّ هناك ياءين في (غُرَيّب) فإن كان تصغيراً لغراب فإن الياء الثانية هي في الأصل ألف لكن قلبت ياءً لوقوعها بعد ياء التصغير الساكنة وهو الموضع الثاني من مَوْضِعَيّ قلب الألف ياءً (٢)، أما إن كان (غُرَيّب) تصغيرًا لغريب فإن الياء الثانية أصلية وليست منقلبة عن ألف.

١٣- اتفاق لفظ المنسوب والمنسوب إليه.

يحدث اتفاق في صيغة المنسوب والمنسوب إليه في الاسم المختوم بياء مشددة بعد ثلاثة أحرف "كما في كرسيّ وبَرْدِيّ وكوفيّ، فيجب حذفها في النسب، فيكون المنسوب والمنسوب إليه بلفظ واحد"[٣].

---

(١)المنصف: ١/ ٢٥٤.

(٢) انظر: شذا العرف: ١٩٤.

(٣) شرح الشافية للرضي: ٢/ ٥٣.

والتقدير مختلف على الرغم من اتفاق اللفظين، فالياء في المنسوب إليه هي ياء من بنية الكلمة كما هي الياء في (غنيّ) وأما في النسب فإن الياء اللاحقة للاسم هي ياء متجدِّدة للنسب وليست من بنية الكلمة "ولهذا التقدير ثمرةٌ تظهر في نحو: بَخاتيّ وكراسيّ إذا سُميَ بهما مذّكرٌ، ثم نُسِب إليه، فإنه قبل النسب ممنوعٌ من الصرف ؛لوجود صيغة منتهى الجموع ؛نظرًا لما قبل التسمية، فإن الياء من بِنْية الكلمة، وبعد النسب يصير مصروفًا لزوال صيغة الجمع بياء النسب"[1].

* * *

(١) شذا العرف: ١٦١.

المبحث الثاني : اتفاق لفظي في الأفعال

١– مجيء الفعل على صورة واحدة من أوزان مختلفة

قد تتحد صورة الفعل رغم أنه من وزنين مختلفين أو أكثر، ومن أمثلة ذلك :

أ– إذا أريد بناء الفعل للمجهول وكان على وزن فَيْعَلَ أو فَوْعَل أو فاعَلَ فصورته واحدة :

وذلك مثل : بَيْطَرَ و باطَرَ، يقال فيهما عند البناء للمجهول :بُوطِر، قال سيبويه : "ألا ترى أنك تقول:بيطرت فتقول: بُوْطِرَ فتَمُدّ كما كنت مادّاً لو قلت باطرت. وتقول: صَوْمَعتُ فتجريها مجرى صامعتُ لو تكلمتَ بها "[1]. والمثال الأخير افتراضي، يقصد سيبويه أن صَوْمَعَ وصامَعَ (على فرضية وجوده) عند بنائهما للمجهول يقال : صُومِع، بلفظ واحد لكليهما.

ب– اتفاق الصورة اللفظية للفعل الأجوف إذا كان على وزن فَعَّل أو فَوْعَلَ أو فَعْوَل

لو بُني – مثلا– من الفعل (قال) على مثال فَعَّل أو فَوْعَلَ أو فَعْوَل فإن اللفظ سيكون واحدا وهو : (قَوّلَ)، وكذلك لو بني (باع) على الأوزان السابقة فستتحد الصورة اللفظية (بَيَّعَ)، ونوضّح سبب هذا التماثل اللفظي بين (فَعّل) والوزنين الآخرين على النحو الآتي :

الفعل	الوزن (فَوْعَلَ)	التغيير	الوزن (فَعْوَل)	التغيير
باع	بَوْيَعَ= بَيّع	اجتمعت الواو والياء وكان السابق منهما ساكنا، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء. والسابق هنا هو الواو	بَيْوَعَ= بَيّع	اجتمعت الواو والياء وكان السابق منهما ساكنا، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء. والسابق هنا هو الياء الذي هو عين الكلمة.
قال	قَوْوَلَ=قَوّل	اجتمع مثلان أولهما ساكن فأدغم فيما بعده.والواو الأولى هنا هي واو صيغة(فَوعل) ، والواو الثانية هي عين الفعل.	قَوْوَلَ=قَوّل	اجتمع مثلان أولهما ساكن فأدغم فيما بعده.والواو الأولى هنا هي عين الفعل، والواو الثانية هي واو صيغة(فَوعل).

(١) الكتاب : ٤ /٣٧٢.

ونلحظ أن السبب مختلف هنا، ففي الأجوف اليائي(باع) سبب التوافق هو الإعلال حيث قلبت الواو ياء، أما في الأجوف الواوي (قال) فالسبب يرجع إلى حدوث الإدغام حيث التقى مثلان(الواو) أولهما ساكن فأدغمت الواو في الواو. ويوضّح ابن جني هذا التوافق بقوله: "قال أبو عثمان: وإذا بنيت (فَعْوَل)من البيع قلت: بَيّعَ أيضًا، والأصل بَيْوَعَ، فقلبت الواو ياء للياء الساكنة التي قبلها، وهي[فَعْوَل] من قلت: قَوّلَ، يستوي لفظها ولفظ (فَوْعَلَ) من البيع والقول.

قال أبو الفتح: " قد تقدم قولنا في اتفاق الألفاظ، واختلاف الأمثلة المجاورة، وسيأتيك أشباه هذا في باقي الكتاب، فإذا ورد فلا تستنكره، فإنه من كلام العرب" [1].

ومثل هذا التوافق يحدث أيضا مع المزيد بالتاء من الأوزان السابقة (تفعّل و تفَوْعَلَ وتفَعْوَل) فيقال: تبيّع وتقوّل بلفظ واحد من الثلاثة.

٢- اتفاق الصورة اللفظية للمضارع عند إسناده للضمائر.

عندما يسند الفعل المضارع للضمائر يكون بلفظ واحد فيما يأتي:

أ -الفعل الناقص المسند إلى ياء المخاطبة أو نون النسوة:

إذا أسند الفعل الناقص المضارع إلى ياء المخاطبة أو نون النسوة فإنه يكون بلفظ واحد في كلتا الحالتين فـ"يستوي لفظ المفردة المؤنثة في الخطاب ولفظ جمع المؤنث السالم في الخطاب... في كل مضارع مكسور العين أو مفتوحها، نحو: يقضي ويهتدي ويسترضي وينادي ويسعى ويتمطى ويتصابى. تقول للمخاطبة المؤنثة: أنتِ تقضين وتهتدين وتسترضين وتنادين وترضَين وتسعَين وتتمطَين وتتصابَين. وتقول في مخاطبة جمع الإناث: أنتن تقضِين وتهتدين وتسترضين وتنادين وترضَين وتسعَين وتتمطَين وتتصابَين" [2].

ومع اتفاق الصور اللفظية إلا أن التقدير مختلف من عدة أوجه[3]:

---

(١) المنصف: ٢/٢٤.

(٢) المغني في تصريف الأفعال: ص: ١٩٤.

(٣) انظر السابق، وجامع الدروس العربية: ١/١٦٩.

الأول: أن النون مع جمع الإناث ضمير ويعرب فاعلا ، أما مع المفردة فهي حرفٌ علامةٌ للرفع.

الثاني: أن الياء مع جمع الإناث لام الكلمة ، ووزن الفعل (تَفْعَلن أوتفْعِلن) ، أما مع المفردة فإن لام الكلمة محذوفة ، ووزن الفعل : (تَفْعَين أو تَفْعِين).

الثالث : أن النون مع جمع الإناث ثابتة في كل حال ، بينما تحذف مع المفردة إذا دخل على الفعل ناصب أو جازم.

ب- الفعل الناقص الذي آخره واو المسند إلى واو الجماعة أو نون النسوة:

عند إسناد الفعل المضارع إلى واو الجماعة أو نون النسوة تكون صورته اللفظية واحدة ،وذلك إذا كان الفعل معتل الآخر بالواو ، مثل : يدعو، وتعفو، فـ"تقول: الرجالُ يعفون،والنساء يعفون. فاللفظ واحد والتقدير مختلف.ففعل الرجال حُذِفت منه اللامُ لسكونها وسكون وواو الضمير بعدها،كما حذفت الياء من يرمون، والنون علامة الرفع. وفعل النساء لم يحذف منه شيء،لأنه مبني"[1].

فالصورة واحدة إلا أن التقدير مختلف من أربعة أوجه[2] :

الأول: أن لام الكلمة محذوفة مع جمع الذكور وذلك للتخلص من التقاء الساكنين، وهي ثابتةٌ مع جمع الإناث.

الثاني : أن النون مع جمع الذكور علامة الرفع، ومع جمع الإناث ضمير وهي فاعل.

الثالث: أن الواو مع جمع الذكور ضمير وهي كلمة مستقلة بذاتها، أما مع جمع الإناث فهي جزء من الكلمة.

الرابع : أن النون مع جمع الذكور تسقط إذا دخل على الفعل ناصب أو جازم ، أما مع جمع الإناث فلا تسقط بحال.

٣- اتفاق صورة الماضي والأمر.

تكون صورة الماضي والأمر واحدة فيما يأتي[3] :

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٩ .

(٢) حاشية محمد محيي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك : ١/ ٧٥.

(٣) يُنظر في هذا : جامع الدروس العربية : ١/ ١٥٦ وما بعدها ، اللباب من تصريف الأفعال : ٥٥،٥٦، وبحث (احتمال الصورة اللفظية لغير وزن) ص: ١٢ وما بعدها .

١- الفعل الناقص المبدوء بتاء إذا اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو نون النسوة ، مثل : ترضّى وتصابى ، يقال مثلاً :هما ترضَّيا على الصحابة ، ويا رجلان ترضَّيا على الصحابة ،هم ترضوا على الصحابة ، ويا رجال ترضَّوا على الصحابة ، وهنّ ترضَّين على الصحابة، ويا نساء ترضَّين على الصحابة.

٢-الفعل المضعّف مفتوح العين في المضارع إذا لم يفك إدغامه في الأمر ، مثل : عَضّ ، غضّ، مَلَّ (إذا كان مضارعه يَمَل) [١] ، اشتدّ ، انقضّ ، يصلح كل واحد منها أن يكون فعلا ماضيا أو فعلَ أمرٍ، وذلك أن فعل الأمر المضعّف يجوز في آخره الفتح والكسر وإتباع لامه لفائه، فيقال في الأمر: غُضَّ و غُضِّ وغُضُّ ،وفي المفصّل : "وقد حركوا في نحو: رُدّ ولم يَرُدّ بالحركات الثلاث" [٢]. وقال صاحب التصريح عن فعل الأمر المضعف : "فإن لم تتصل بالفعل هاء الغائبة أو هاء الغائب أو الساكن ففيه ثلاث لغات، الفتح مطلقًا نحو: رُدَّ، وغُضَّ، وفِرَّ.. والكسر مطلقًا نحو:(رُدِّ، وغُضِّ، وفِرِّ)...والإتباع لحركة الفاء"[٣].

وقد رويت هذه الأوجه الثلاثة (٤)في قول جرير :

فَغُضَّ الطّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلاَ كَعْبًا بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا

وعليه فإن التوافق بين الماضي وفعل الأمر يكون في الوجه الأول وهو فتح آخر فعل الأمر دون الوجهين الآخرين، لكن رغم هذا التوافق اللفظي يكون الوزن مختلفا ، فمثلاً : (ملّ) إذا كان ماضيا فوزنه (فَعِلَ) وإذا كان فعلَ أمرٍ فوزنه : (افْعَلْ) والأصل : املَلْ. ووزن (اشتدّ) ماضيا هو : افتعَلَ، ووزنه فعلَ أمرٍ هو : افتعِل ، الأصل: اشتدِدْ.

---

(١) لأن الأمر يتبع حركة عين مضارعه ، فيقال : (مَلّ يَمَل مَلّ) بمعنى الضجر من الشيء والسّأم منه ، وفي كتاب (فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال)ص: ٢٠٨ ما نصه : ((وأمّا (مَلَّهُ) بِمَعْنى ضجر مِنْهُ فمضارعه (يَمَلُّه) بِالْفَتْح، لِأَنَّهُ من بَاب (فَعِلَ) المكسور)) . وحينئذ يكون هناك اتفاق تام بين لفظ الماضي والأمر ، أما إن كان مضارعه (يمِل) بمعنى الأخذ بالمِلَّة ، أو كان مضارعه (يَمُل) بمعنى وضع الشيء في الجمر ، فساعتئذٍ لا يكون هناك توافق لفظي . (ينظر ضبط الفعل المضارع من(مَلّ) : لسان العرب (م ل ل) و بشكل أوضح (المعجم الوسيط (م ل ل) .

(٢) المفصل في صنعة الإعراب: ٤٩٤.

(٣) التصريح على التوضيح : ٢/ ٧٦٤

(٤)المقتضب :١/ ١٨٥.

٣- الفعل الأجوف إذا اتصلت به نون النسوة ، مثل : قُلْنَ ، بِعْنَ ، يصلحان للماضي وللأمر

ووزنهما: فُلْنَ وفِلْنْ للماضي وللأمر معاً ، وكذلك ما أشبههما من أفعال ، ويكون التمييز بينهما بالقرائن ، فيقال مثلاً : النساء قُلن خيراً ، فيكون ماضيًا، ويقال: يا نساء قلن خيرًا، فيكون أمرًا.

٤- الفعل الثلاثي المضعّف الآخر إذا بني للمجهول وكانت عين مضارعه مضمومة ، فيحدث توافق بين الماضي والأمر، مثل : خَصّ ، شَدّ ،مَدّ، رَدّ ، فلو جيء بفعل الأمر منها لقيل: خُصَّ ، شُدَّ، مُدَّ ،رُدَّ ، وكذلك لو بنيت للفعل المبني للمجهول ماضيًا يكون اللفظ واحدا.

وسبب توافق الأمر مع الماضي المبني للمجهول هو أنه "في الأمر تنقل حركة الأول من المثلين إلى الساكن قبله ، فتحذف همزة الوصل ، ويسكن أول المثلين ، فيدغمان ، ثم يحرك آخر الفعل بالفتح تخلصًا من التقاء الساكنين. فيقال : رُدَّ وشُدَّ ، فتحتمل الصيغة أن تكون فعلًا مبنيًا للمجهول وأن تكون فعلَ أمرٍ ، والسياق والقرائن ونظام الجملة هو الذي يُعَيّن أحدَهما" (١).

ومع اتفاق الصورة اللفظية في الحالين،إلا أن الوزن التصريفي مختلف، فإذا كان الفعل مراداً به الأمر فوزنه (افعَل) بفك التضعيف والأصل :اخْصُصْ ، اشْدُدْ ... وإذا كان الفعل ماضياً مبنيا للمجهول فوزنه(فُعِلَ).

٤- الاتفاق في صورة لفظية واحدة للمبني للمعلوم والمبني للمجهول.

ويكون ذلك في :

أ- الفعل الأجوفَ المتصل بضمير رفع متحرك،مثل : خاف ،يقال للمعلوم وللمجهول: خِفتُ وخِفنا ، والنساء خِفْنَ ، وهذا على اللغة المشهورة ، قال ابن جني متحدثاً عن هذا اللبس بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول : "أهل هذه اللغة جَرَوا على ضرب من القياس، ولم يلتفوا إلى الالتباس، وذلك أنهم أخذوا بأصل هذا الباب؛ لأن أصله وأكثر ما جاءت به العرب إخلاصُ الكسرة، وذلك بِيْع وخِيف،ثم إنهم أسكنوا اللام

(١) احتمال الصورة اللفظية لغير وزن :١٣-١٤.

لاتصالها بالضمير، فالتقى ساكنان: العين، واللام ،فحذفت العين، وبقيت الكسرة في الفاء بحالها، ولم يعبئوا بالالتباس ،لأنهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يُصحِبونه الكلامَ مما يتقدّم قبله أو يتأخّر بعده وبما تدل عليه الحال" (١).

ويزيد أبو البقاء العكبري الأمر توضيحا بقوله : "فإن جعلت هذا الفعل [قال وباع] لِما لم يُسمَّ فاعله ، واتصلت به تاء الفاعل كان لفظه كلفظ ما سُمّي فاعله، كقولك : بِعتَ يا عبدُ ، وخِفتَ يا سلطانُ ، بمعنى : باعَك غيرُك، وخافَك سواك " (٢).

ونظراً لهذا التوافق وما ينتج عنه من إلباس "ادّعى ابن مالك امتناع ما ألبس من كسر كخِفتُ وبِعتُ أو ضم كعُقتُ ، وأصل المسألة (خافني زيدٌ) و (باعني لعمروٍ) و(عاقني عن كذا) ثم بنيتهن للمفعول ، فلو قلت : خِفتُ وبِعتُ –بالكسر – وعُقتُ – بالضم–لتُوُهِّمَ أنهن فِعْلٌ وفاعِلٌ" (٣). وردّ ابن هشام على ذلك بقوله: "ولم يلتفت سيبويه للإلباس لحصوله في نحو : مُختار ، وتُضارّ" (٤).

والذي أرجحه أن الأمر جائز وسائغ ، وقد مضى جملة من الأمثلة التي يحصل فيها لبس في الصورة اللفظية لكن السياق وقرائن الأحول تجلي الأمر ، وكذلك وروده في المشترك اللفظي ، مثل : عين ، للباصرة وللدافقة وللجاسوس.

ب– مضارع (فاعَلَ)مضعف الآخر:

إذا كان مضارع (فاعَلَ) مضعفاً ولم يفك إدغامه (لغة بني تميم) فإن بناءه للمعلوم وللمجهول واحد ، مثل : يُضارّ ،يضامّ ونحوهما،وذلك لأن العين تدغم في اللام وتختفي حركة العين فإن كان للمعلوم فهي كسرة والأصل : يُضارِرُ ، ويُضامِمُ، وإن كان للمجهول فهي فتحة والأصل: يُضارَرُ ،ويضامَمُ ، وقد ورد هذا الاحتمال في قول الله تعالى:

﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾[البقرة : ٢٣٣]

---

(١)المنصف :١/ ٢٥٥.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب:٢/ ٣٩٢.

(٣) أوضح المسالك : ٢/ ١٥٧.

(٤) السابق الصفحة نفسها .

فإن (تضارّ) "تحتمل أن تكون الراء الأولى مفتوحة فيكون الفعل مبنياً للمفعول، وتكون (والدة) مفعولا لما لم يُسمّ فاعله، وحُذف الفاعل للعلم به.. وأن تكون مكسورة فيكون الفعل مبنيا للفاعل، وتكون (والدة) حينئذ فاعلا به"[1].

وعلى أن الفعل مبني للعلوم يكون المفعول به محذوفاً تقديره: لاتضارِر والدةٌ زوجَها بسبب ولدها بما لا يقدر عليه، ويجوز أن يكون تضار بمعنى (تَضُرّ) فلا يحتاج إلى مفعول به والتقدير: لا تَضُرّ والدةٌ بولدها فتسيء غذاءه [2].

* * *

(١) الدر المصون ٢/ ٤٦٨.

(٢) السابق ٢/ ٤٦٨-٤٦٩.

الخاتمة:

اتضح لنا من خلال هذا البحث أن في العربية تماثلا لفظيا بين أبنية صرفية مختلفة ، أي أن الصورة اللفظية يشترك فيها أكثر من بناء صرفي ، كاشتراك اسم الفاعل واسم المفعول في (مُختار)، واشتراك (عمر وعمرو) في صيغة تصغيرية واحدة ،وهذه الظاهرة تشير إلى أن قولهم: (الصرف يُعنى بالكلمة مفردة ، والنحو يعنى بالكلمة مركبة في سياق) ربما يكون فيه تجوّز؛ لأن السياق والتركيب مهم لبعض الصيغ الصرفية كما ظهر جلياً في هذا البحث.

وهذا التشابه يحدث في الأسماء والأفعال ، وإن كان في الأسماء أكثر وأظهر.

ومما توصل له هذا البحث ما يأتي :

– أهمية السياق في بعض الأبنية الصرفية التي تشترك في صيغة واحدة.

– حصول الالتباس في بعض الصيغ وتسامح العرب في ذلك اتكاءً على السياق.

– يحدث اللبس في الصيغ الاسمية أكثر من الصيغة الفعلية كما ظهر جلياً في هذا البحث.

* * *

أهم المصادر والمراجع:

– احتمال الصورة اللفظية لغير وزن، بحث للدكتور : سليمان العايد ، مجلة جامعة أم القرى ، السنة الثانية، العدد الثالث، ١٤١٠هـ، ص: ٩٦–١٤٤.

– أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري ،نشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم،الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

– أوضح المسالك لابن هشام ، تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية –بيروت.

– البحر المحيط لابن حيان،دار إحياء التراث العربي،بيروت،الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ /١٩٩١م.

– البيان في روائع القرآن، د / تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

–التبيان في إعراب القرآن،لأبي البقاء العكبري،تحقيق :د / علي محمد البجاوي،نشر : عيسى البابي الحلبي، مصر – القاهرة (بدون تاريخ).

–التبيان في تصريف الأسماء ،د / أحمد حسن كحيل ، دار أصداء المجتمع ، القصيم –بريدة،الطبعة الثامنة، ١٤٢٤هـ.

–التحرير والتنوير ، محمد بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤هـ.

– التصريح على التوضيح ،خالد بن عبد الله الأزهري،دار الكتب العلمية –بيروت،الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

– التطبيق الصرفي،د / عبده الراجحي ،دار النهضة العربية ، بيروت، الطبعة الأولى ،١٤٢٥هـ /٢٠٠٤م.

– تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن،لأبي عبد الله محمد القرطبي، تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش،الناشر : دار الكتب المصرية – القاهرة،الطبعة الثانية ، ١٣٨٤هـ –١٩٦٤م.

– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،لحسن بن قاسم المرادي،تحقيق :د / عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، القاهرة ،الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

– جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ،المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٨هـ /٢٠٠٧م.

– الخصائص لابن جني ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،الطبعة الرابعة.

– دراسات لأسلوب القرآن الكريم للدكتور: محمد عبد الخالق عضيمة ،دار الحديث، القاهرة.

– الدر المصون للسمين الحلبي،تحقيق: د /أحمد الخراط،دار القلم، دمشق،الطبعة الأولى ،١٤٠٦هـ /١٩٨٦م.

– روح المعاني (تفسير الألوسي) لشهاب الدين محمود الألوسي،تحقيق: علي عبد الباري عطية

دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

– شذا العرف في فن الصرف للحملاوي ، اعتنى به : د / عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الخامسة، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

–شرح الأشموني لألفية ابن مالك مع حاشيته للصبان ،دار الفكر، بيروت (بدون تاريخ).

–شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي، تحقيق: محمد نور، محمد الزفزاف،محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

–العمدة في محاسن الشعر وآدابه،لابن رشيق القيرواني ،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل،

الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

–الكامل في اللغة والأدب،للمبرد، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

– الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية ،١٤٠٣هـ /١٩٨٣م.

– اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، الجزء الثاني ، تحقيق : د / عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

– اللباب من تصريف الأفعال: : د / محمد عبد الخالق عضيمة ،دار الحديث.

– لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت.

– اللغة العربية معناها ومبناها ، د / تمام حسان ، دار الثقافة ، المغرب – الدار البيضاء ، ١٩٩٤م.

– المحرر الوجيز(تفسير ابن عطية)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

– مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ، تحقيق: د /حاتم صالح الضامن ،مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

– معاني القراءات للأزهري،مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود،الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.

– المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة،المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر ، تركيا– استانبول، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

–المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق: د / علي بو ملحم،مكتبة الهلال – بيروت،الطبعة الأولى،١٤١٣هـ / ١٩٩٣.

– المغني في تصريف الأفعال : د / محمد عبد الخالق عضيمة ،دار الحديث.

– الممتع في التصريف: لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق: د / فخر الدين قباوة ، دار المعرفة، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

– المنصف لابن جني ، تحقيق: إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ،وزارة المعارف العمومية المصرية ، الطبعة الأولى ،١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م.

– النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٥م.

* * *